الأمن الغذائي وإشكالية ارتفاع قائمة أسعار الغذاء عالمياً

محمد شايب(*)
أستاذ مساعد، جامعة سطيف ـ الجزائر.

نعيمة بارك(**)
أستاذة مساعدة، جامعة الشلف ـ الجزائر.

(*) البريد الإلكتروني: mohammedchaib19@yahoo.fr.
(**) البريد الإلكتروني: naimauniver8@yahoo.fr.

مقدمة

يشهد الاقتصاد العالمي خلال المرحلة الراهنة ضغوطاً عديدة على صعيد الاستمرار في تحقيق النمو والحفاظ على الاستقرار المالي، بسبب معاناة الاقتصاد العالمي ارتفاعاً في أسعار الطاقة غير مسبوقة، إلى جانب أزمة ارتفاع أسعار الغذاء.

فبعد أن وضعت الأزمة المالية العالمية أوزارها، وأخذ الكثير من اقتصادات العالم طريقه نحو التعافي، يبدو أننا نستعد الآن للدخول في أزمة جديدة نتيجة تزايد الضغوط التضخمية حول العالم. فقد أخذ سعر النفط في الارتفاع إلى مستويات لا تتناسب مع طبيعة المرحلة الحالية التي يمر بها الاقتصاد العالمي، كذلك عادت أسعار الغذاء العالمية إلى مستويات ما قبل الأزمة المالية العالمية.

تعاني معظم دول العالم اليوم ارتفاعاً في معدلات التضخم. ولم يقتصر هذا الارتفاع على الدول النامية فقط، بل وصل إلى الدول الصناعية التي تتسم بنوكها المركزية بالتطور، ووضعها استهداف التضخم هدفاً نهائياً لسياستها النقدية، أي أن التضخم ليس ظاهرة محلية أو إقليمية بل عالمية. إن دل هذا على شيء فإنما يدل على نهاية عصر الغذاء الرخيص في ضوء الزيادات المطّردة في تكلفة إنتاج السلع الغذائية مُجملةً أسباب ذلك في عوامل كثيرة أغلبها قديم وأقلها حديث.

أهمية الموضوع: لقد اعتاد العالم على أسعار الغذاء المنحفضة نسبياً في الثمانينيات والتسعينيات، ومنذ عام ٢٠٠٦ يتصاعد دور أسعار الغذاء على نحو واضح في الضغوط التضخمية العالمية، بحيث أصبحت أسعار الغذاء مؤشراً أقوى للضغوط التضخمية، خصوصا في الدول النامية حيث يمثل الإنفاق على الغذاء نسبة كبيرة من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي. فإلى أي مدى يستطيع صنّاع سياسات الأمن الغذائي، وبخاصة في الاقتصادات الصاعدة والنامية، الاستمرار في مواجهة التحديات التي يفرضها ارتفاع أسعار الغذاء وسرعة تقلّبها على حد سواء في ما كان العالم معتاداً إياه؟

أولاً: الأمن الغذائي: المفهوم والمقومات

الغذاء قيمة رمزية وعملية على حد سواء، ربما أكثر من أي منتوج آخر. وتشير المخاوف بشأن الأمن الغذائي وكفاية الانتاج المحلي، ومستوى الدخل النسبي في مجال الزراعة، إلى أن الغذاء لا يتداول بسهولة مثل السلع المصنّعة بسبب السياسات الزراعية الحمائية، وعلى الرغم من هذه الحواجز التجارية فإن بعض بنود الغذاء الأساسية، وخصوصاً الحبوب والبذور الزيتية الأساسية، يتم تداولها دولياً.

١ ـ مفهوم الأمن الغذائي

يمكن أن يعرّف الأمن الغذائي بقدرة المجتمع على توفير الحاجات الغذائية الموضوعية «المحتملة» لأفراده والتي تمكّنهم من العيش بصحة ونشاط، مع ضمان ذلك للذين لا تمكنهم دخولهم

من الحصول عليه، سواءٌ كان ذلك عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد اعتماداً على الموارد الذاتية. ومن هنا يمكن للمجتمع أن يحقق أمنه الغذائي بإنتاج حاجاته الغذائية محلياً أو استيرادها من مجتمعات أخرى مع تفضيل الخيار الأول إذا لم يكن باهظ التكلفة من حيث كفاءة استغلال الموارد المتاحة[١].

يمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي: مطلق ونسبي. فالأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضاً بالأمن الغذائي الذاتي. ومن الواضح أن مثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي توجه له انتقادات كثيرة، إضافة إلى أنه غير واقعي؛ كما أنه يفوت على الدولة أو القطر المعني إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية[٢].

أما الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كلياً أو جزئياً. ويعرّف أيضاً بأنه قدرة قطر ما أو مجموعة أقطار على توفير حاجات مجتمعهم أو مجتمعاتهم من السلع الغذائية الأساسية كلياً أو جزئياً وضمان الحد الأدنى من تلك الحاجات بانتظام[٣].

٢ ـ تعريف الأمن الغذائي

أعربت الحكومات المشاركة في مؤتمر قمة الغذاء العالمي (WFS) المنعقد في عام ١٩٩٦ بالإجماع عن رغبتها السياسية والتزامها تحقيق الأمن الغذائي للجميع[٤]. كما أنها اتفقت على تعريف شامل للأمن الغذائي يقول: إن الأمن الغذائي يتوافر «عندما يتمكن الجميع في جميع الأوقات بالقدرة المادية والاقتصادية على الحصول على كميات كافية من الغذاء السليم والمغذي لتغطية حاجاتهم ويحقق تفضيلاتهم الغذائية ليعيشوا حياة فعالة وصحية»[٥].

---

(١) صديق الطيب منير محمد، «المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي،» جامعة الملك سعود، كلية علوم الأغذية والزراعة، قسم الإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي، ص ٨، <http://faculty.ksu.edu.sa/70005/Documents/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B0%D8%A7%D8%A6%D9%8A%20%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9%20%D9%86%D8%A7%D9%8A%D9%81.doc>.

(٢) «الأمن الغذائي،» المركز الوطني للمعلومات (الجمهورية اليمنية)، <http://www.yemen-nic.info/contents/Agric/studies/4.pd>.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) وقد تمّ توفير المرجع الرسمي الأول حول الأمن الغذائي في مؤتمر الغذاء العالمي المنعقد في عام ١٩٧٤ الذي دعا بعد أزمة الغذاء العالمية التي حدثت في ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤ إلى زيادة توافر الغذاء من خلال زيادة الإنتاج وتحقيق الاستقرار الأكبر للمواد الغذائية المتاحة.

(٥) المركز الوطني للسياسات الزراعية، «منتدى السياسات الزراعية حول الأمن الغذائي والتنمية،» وزراة الزراعة والإصلاح الزراعي (دمشق) (٢٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢)، ص ١.

ويعرّف كذلك بـ «قدرة كل الناس في كل الأوقات على الحصول على الطعام الكافي والذي يضمن لهم حياة صحية نشطة». وأنا شخصياً أوافق على هذا التعريف، غير أني أضيف إليه أن الحصول على الطعام ينبغي أن يكون من الموارد الذاتية للدولة أو المجتمع أو الفرد. وهذا يعني أن تكون للدولة أو المجتمع أو الفرد حصانة ذاتية في حالات استجلاب الطعام من دولة أخرى إذا ما تمنعت لأي سبب من الأسباب عن بيع الطعام أو تصديره إلى الدولة التي هي في حاجة إليه(٦).

٣ ـ مقومات الأمن الغذائي

إن مقومات الأمن الغذائي تتلخص في صنفين: **الأول**، مقومات الإنتاج؛ و**الثاني**، مقومات القدرة الشرائية للمستهلك؛ وهناك المقومات المساعدة. وتعتبر القدرة على الإنتاج الغذائي والقدرة الشرائية هما الساقان اللتان ينهض بهما الأمن الغذائي. ويمكن أن نتناول هذه المقومات بشيء من التفصيل:

أ ـ المقومات الإنتاجية

المقومات الإنتاجية هي العوامل والوسائل التي تمكّن من إنتاج الطعام، وتشمل الموارد الطبيعية وغيرها. والموارد الطبيعية هي الثروات الطبيعية التي وهبها الله للإنسان لكي يستغلها مباشرة في عمليات الإنتاج من هذه الموارد، والأراضي الصالحة للزراعة، والموارد المائية، والغطاء النباتي، والثروة الحيوانية، والمعادن الأرضية ومنها البترول وغيرها... كذلك تلعب الموارد البشرية دوراً مهماً في تحقيق الأمن الغذائي من خلال القدرة على العمل والإنتاج والإبداع(٧).

ب ـ مقومات القدرة الشرائية

القدرة الشرائية وهي المقدرة المالية للمواطن على الشراء، وهنا تأتي الأولوية لشراء الغذاء. وبما أن ليس كل المواطنين ينتجون ما يكفيهم من الطعام، وأن هناك شرائح من المجتمع تعتمد في غذائها على الشراء من السوق، فلا بد لهذه الشرائح من أن تكون لديها المقدرة المالية على الحصول على الطعام. وهنا تأتي أهمية توفير فرص العمل لهذه الشرائح لكي تحصل على الدخل الذي يمكنها من القدرة الشرائية. وقد ذهب براون (فون برون، ١٩٩٥) إلى أن «الأمن الغذائي يعتمد بصورة كبيرة على فرص العمل وعلى الأجور»(٨).

ج ـ المقومات المساعدة

تشمل المقومات المساعدة الأمن والتجارة العالمية:

---

(٦) عوض خليفة موسى، «التعاون الأفريقي في تحقيق الأمن الغذائي،» ورقة قُدِّمَت إلى: ملتقى الجامعات الأفريقية (التعاون والتداخل) الندوة العلمية محور درء الكوارث، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦، ص ٧.

(٧) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، **أقل البلدان نمواً: تقرير عام ٢٠٠٠** (جنيف: الأونكتاد، ٢٠٠٠).

(٨) موسى، المصدر نفسه، ص ٨.

• **الأمن**: يعتبر الأمن من أهم مقومات الأمن الغذائي، فالأمن هو حالة الأمان والطمأنينة التي توفرها السلطة بالقوة العسكرية أو خلافها، وهي بذلك توفر الجو الآمن وجو السلامة للعمل والإنتاج، وكذلك حركة المستهلك للأسواق. كما أن الأمن يحمي المنتجات والمنشآت من الاستيلاء والنهب والتهريب. ومنع التخريب (sabotage) مثلما يحدث أحياناً في البنى الأساسية (منشآت الري وخزانات المياه والطرق والكباري وأجهزة الاتصال وخطوط أنابيب البترول) من التفجير...

• **التجارة العالمية**: تكمن أهمية التجارة العالمية في أنها توفر العملة الأجنبية (Foreign Exchange) أو الصعبة التي يمكن أن تستغل مباشرة في استيراد المدخلات (آليات، معدات، تكنولوجيا) التي تتطلبها برامج الأمن الغذائي وفي بعض الأحيان استيراد الطعام. والتجارة الدولية تمارس من خلال عمليتي الصادر والوارد؛ فلا بد من تقويتها وتنميتها، ويشمل ذلك:

ـ تقوية المنافذ الدولية مثل المطارات والموانئ البرية والبحرية والجوية وذلك بتحديثها وتفعيلها وتوفير السلامة والأمن فيها.

ـ تقوية سلع الصادر وذلك بالاهتمام بمواصفات الجودة وتوفير الكميات المطلوبة مع الاستمرارية لضمان قوة المنافسة في الأسواق العالمية.

ـ التركيز على السلع التنموية والإنتاج في الاستيراد.

«اليوم أصبح وضع السياسة الغذائية يتم بالربط بين سوق العمل (مدى توفير فرص العمل) وبين سياسات سوق الغذاء». ويُرى أيضاً أن تحسين عمليات الإنتاج الزراعي وتوفير البنى الأساسية اللازمة ودعم ذلك بإيجاد نظام تسويقي فاعل، سوف يساعد كثيراً على توسيع فرص العمل ـ وبالتالي يحسن ذلك في أوضاع الأمن الغذائي[٩].

٤ ـ شروط الأمن الغذائي

لا بد لأي بلد من استيفاء مجموعة من الشروط ليحقق الأمن الغذائي؛ ولعل أهمها ما يلي[١٠]:

أ ـ إنتاج أكبر قدر من المواد الغذائية الأساسية التي يحتاج السكان إليها كمّاً ونوعاً من موارده الذاتية، أو من موارد بلد أو بلدان متحالف معها.

ب ـ إنتاج أكبر عدد من الموارد الغذائية وفق أسس الميزة النسبية والجدوى الاقتصادية التي تلبي الطلب على المواد الغذائية داخل البلد وخارجه.

(٩) المصدر نفسه، ص ٨.

(١٠) رائد محمد مفضي الخزاعلة، «الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي: حالة تطبيقية الأردن،» (مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ٢٠٠١)، ص ٣ ـ ٤.

ج ـ تمكين السكان من الحصول على الغذاء بالكمّ والنوع المناسبين للأطفال والرجال والنساء وجميع الطبقات.

د ـ تحقيق أكبر نسبة مئوية من الميزان التجاري الغذائي الوطني وفق أسس تجارية مستقرة وعادلة تضمن مصلحة جميع الأطراف المعنية.

هـ ـ ضرورة التركيز على الأمن الغذائي الوقائي المتمثل بتوفير المخزون الاحتياطي من المواد الغذائية الأساسية.

٥ ـ التزامات إعلان روما حول الأمن الغذائي

شكلت قمة الغذاء العالمي المنعقدة في عام ١٩٩٦ في منظمة الأغذية والزراعة[١١] في روما إحدى العلامات الرسمية الرئيسية للتغير المقبول في توجهات المجتمع الدولي حول قضايا التنمية والأمن الغذائي، حيث وافق رؤساء الحكومات والدول على إعلان روما حول الأمن الغذائي الذي يتضمن سبعة التزامات يمكن تلخيصها بما يلي[١٢]:

(١) تمكين المناخ السياسي ـ الاجتماعي ـ الاقتصادي من التخلص من الفقر وتحقيق السلام الدائم.

(٢) حصول الجميع وفي جميع الأوقات على الغذاء الكافي والمغذي والسليم واستخدامه بشكل فعّال.

(٣) السياسات الغذائية والزراعية وسياسات التنمية الريفية المستدامة.

(٤) التجارة الغذائية والزراعية والسياسات التجارية الشاملة المؤدية إلى تحقيق الأمن الغذائي للجميع.

(٥) منع حدوث الحالات الطارئة والاستعداد لمواجهتها وتشجيع استعادة النشاط وإعادة التأهيل والتنمية والقدرة على تحقيق الحاجات المستقبلية.

(٦) الاستثمارات العامة والخاصة لدعم الموارد البشرية والغذاء المستدام والنظم الزراعية والتنمية الريفية.

(٧) تنفيذ ومراقبة ومتابعة خطة العمل.

---

(١١) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، أو اختصاراً منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) (بالإنكليزية: Food and Agriculture Organization, FAO) هي إحدى المنظمات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، ويقوم بإدارتها حالياً السنغالي جاك ضيوف. تتولى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة التي تأسست عام ١٩٤٥ قيادة الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على الجوع في العالم. تشمل أنشطة المنظمة أربعة مجالات رئيسية هي إتاحة المعلومات، واقتسام الخبرات في مجال السياسات، وتوفير الملتقى للبلدان، ونقل المعارف إلى الميدان. انظر الموقع الإلكتروني للمنظمة، <http://www.fao.org>.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٣.

يشكل الأمن الغذائي الهاجس الأكبر للدول والحكومات على مستوى العالم. كما يأتي ملف الأمن الغذائي على رأس أولويات القمم والمؤتمرات الدولية والإقليمية. وتعمل مراكز الأبحاث والدراسات في جميع دول العالم على وضع الدراسات والأبحاث والتوصيات التي من شأنها المساهمة في تقليل آثار التقلبات السعرية للمواد الغذائية هبوطاً ونزولاً.

ثانياً: ظاهرة ارتفاع الأسعار

سنحاول من خلال هذا المحور التطرق إلى مفهوم التضخم ومصادر الضغوط التضخمية إضافة إلى آثار التضخم الاجتماعية.

١ ـ مفهوم التضخم

يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما[١٣]، كما عرّف بأنه «عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد»[١٤].

كما عرفه الاقتصاديون بأنه «الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار»، ومن هذا التعريف المقتضب نجد أن هناك شرطين للحكم على وجود التضخم: **الأول**، هو أن يكون الارتفاع في الأسعار مستمراً؛ فارتفاع الأسعار خلال شهر أو شهرين مثلا لا يعد تضخماً، وإنما يطلق عليه لفظ «ارتفاع أسعار»؛ أما **الشرط الثاني** فهو أن يكون هذا الارتفاع في «المستوى العام للأسعار»، أي أسعار معظم السلع والخدمات التي يشتريها المستهلكون، وليس شرطاً أن ترتفع كل الأسعار أثناء التضخم؛ فمن الممكن أن تنخفض بعض الأسعار، ومع ذلك نقول إن هناك تضخماً، وللتضخم آثار كثيرة أهمها تراجع القوة الشرائية للمستهلكين، ولذوي الدخل الثابت ـ بصفة خاصة ـ كالعاملين في الحكومة أو المتقاعدين، وانخفاض الإنفاق الاستثماري نظراً إلى مناخ عدم التأكد الذي يصاحب الضغوط التضخمية، وإعادة توزيع الدخل في غير صالح الطبقات ذات الدخل المحدود[١٥].

كما عرف التضخم بأنه «زيادة كمية النقود بالنسبة إلى كمية السلع بالقدر الذي يكفي في زمن قصير لتحقيق ارتفاع كبير في الأسعار»[١٦].

---

(١٣) خالد الوزني وأحمد الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، ط ٦ (عمّان: دار وائل للنشر، ٢٠٠٣)، ص ٢٤٩.

(١٤) أنس البكري ووليد صافي، **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق** (عمّان: دار المستقبل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢)، ص ١٩٧.

(١٥) محمد إبراهيم السقا، «موجات التضخم تضرب العالم مجدداً،» **الاقتصادية الإلكترونية**، العدد ٦٣٩٥ (١١ جمادى الأول ١٤٣٢هـ ـ ١٥ نيسان/ أبريل ٢٠١١)، <http://www.aleqt.com/2011/04/15/article-526783.html?related>.

(١٦) عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي** (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٩٢)، ص ٢٠١.

٢ ـ مصادر الضغوط التضخمية

مصادر الضغوط التضخمية التي يتعرض لها العالم حالياً يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مصادر هي: الأسعار المرتفعة للنفط والسلع التجارية الأخرى، والأسعار المرتفعة للغذاء على المستويين المحلي والعالمي، والسياسات الاقتصادية التوسعية التي تتبعها معظم دول العالم حالياً نتيجة للأزمة. فمعدلات الفائدة سالبة في معظم دول العالم اليوم، كما أن الكثير من الاقتصادات الناشئة في العالم تعمل الآن وفق طاقتها الكامنة، ومن ثم تواجه مخاطر السخونة الاقتصادية، وهو ما يوجب عليها أن تتعامل مع ما يترتب على ذلك من نتائج على الضغوط التضخمية. على سبيل المثال فإن ارتفاع درجة سخونة الاقتصاد الصيني يرجع إلى النمو الكبير في الائتمان الذي نجم عن السياسات الحكومية الهادفة إلى الخروج السريع من الأزمة الاقتصادية، ولكن هذا الخروج السريع كان على حساب النمو في الأسعار، وكذلك ارتفاع أسعار العقارات والأسهم(١٧).

٣ ـ آثار التضخم الاجتماعية

للتضخم آثار كثيرة أهمها آثاره في تراجع القوة الشرائية للمستهلكين، بصفة خاصة ذوي الدخل الثابت كالعاملين في الحكومة أو المتقاعدين، وانخفاض الإنفاق الاستثماري، نظراً إلى مناخ عدم التأكد الذي يصاحب الضغوط التضخمية، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة، وإعادة توزيع الدخل في غير صالح الطبقات ذات الدخل المحدود.

ثالثاً: ظاهرة ارتفاع الأسعار الغذاء عالمياً

عادت أسعار السلع الغذائية إلى الارتفاع أخيراً إلى مستويات أصبحت تهدد الأمن الغذائي في الكثير من دول العالم، وبصفة خاصة الدول الفقيرة، الأمر الذي يعكس تراجع معدلات نمو الإنتاج الزراعي عالمياً، وهو ما يشكل تهديداً للعرض العالمي من الغذاء.

١ ـ ارتفاع أسعار الغذاء كظاهرة غير معتادة

كما ذكرنا سابقاً، إن العالم لم يعهد هذه الظاهرة في الارتفاع لأسعار الغذاء من الثمانينيات والتسعينيات عندما كانت الأسعار المعدلة للتضخم أقل من تلك التي سجلت إبان الكساد الكبير عام ١٩٢٩ مثلما يوضحه الشكل الرقم (١).

نلاحظ من خلال الشكل الرقم (١) أن أسعار الغذاء العالمية لا تزال مرتفعة، ولا تقل سوى ٦ بالمئة عن ذروتها التاريخية في شباط/ فبراير ٢٠١١، وتقل أسعار الحبوب ٥ بالمئة فحسب عن مستوياتها

(١٧) المصدر نفسه.

في شباط/ فبراير ٢٠١١، وأسعار الدهون والزيوت ٨ بالمئة، والمواد الغذائية الأخرى ٥ بالمئة. ومقارنةً بمستويات آذار/ مارس ٢٠١١، أي التغير السنوي، فإن الأسعار تقل واحداً بالمئة فقط عن مستوياتها قبل ١٢ شهراً (تقل ١ بالمئة للحبوب و٢ بالمئة للدهون والزيوت، وصفر بالمئة للمواد الغذائية الأخرى. وعلى الرغم من هذا التغير الطفيف في الأسعار مقارنة بما كانت عليه قبل عام، فإن الزيادة المستمرة في الربع الأول من العام بعد فترة تراجع متواصل تؤكد تقلب أسعار المواد الغذائية[١٨].

الشكل الرقم (١)

إرتفاع الأسعار الغذاء في العالم

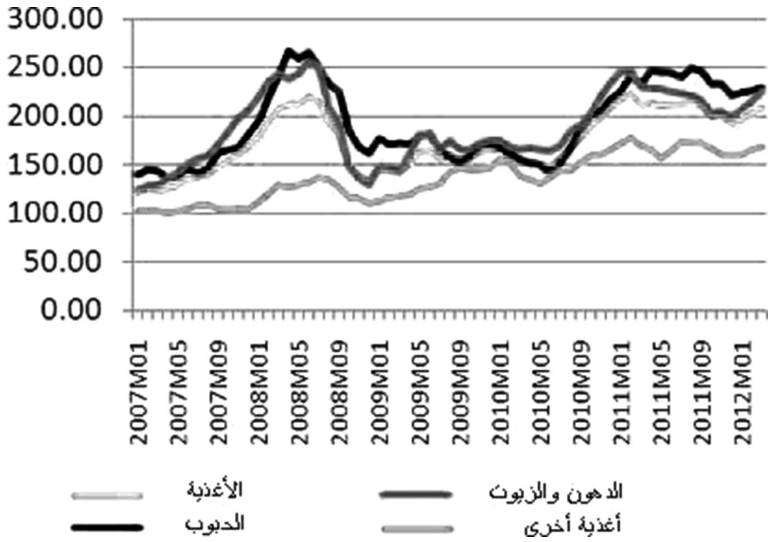

ملاحظة: يُرجِّح مؤشر أسعار الغذاء العالمية أسعار التصدير لمجموعة متنوعة من السلع الغذائية في أنحاء العالم بالقيمة الاسمية للدولار الأمريكي، ٢٠٠٥ = ١٠٠.

المصدر: البنك الدولي، مجموعة آفاق اقتصاديات التنمية.

نلاحظ من خلال الشكل الرقم (٢) أن أسعار الحبوب طفقت ترتفع سريعاً من نهاية القرن في ما عدا حالات الانخفاض خلال الأزمة المالية العالمية في أواخر عام ٢٠٠٨ وأوائل عام ٢٠٠٩. لقد ارتفعت أسعار الغذاء الدولية تقريباً إلى حد كبير حتى نهاية النصف الأول من عام ٢٠١٠ لكنها شهدت طفرة مفاجئة في النصف الثاني من العام نفسه واستمرت في الارتفاع في عام ٢٠١١؛ وفي الوقت الحالي يقترب مؤشر المنظمة العالمية للزراعة والتغذية لأسعار الغذاء من مستوى الذروة المسجل في حزيران/ يونيو ٢٠٠٨.

(١٨) «اتجاهات الأسعار العالمية،» مراقبة أسعار الغذاء، <http://www.albankaldawli.org/foodprices/foodpricewatch/april-2012.html>.

الشكل الرقم (٢)

مؤشرات أسعار الغذاء حسب المنظمة العالمية للزراعة والتغذية

المصدر: <http://www.fao.org/worldfoodsituation/wfs-home/foodpricesindex/ar>.

٢ ـ مؤشر وجبة الطعام الرئيسية

سنحاول من خلال الشكل الرقم (٣) إبراز مؤشر وجبة الطعام الرئيسية.

الشكل الرقم (٣)

مؤشر صندوق النقد الدولي للأغذية الرئيسية

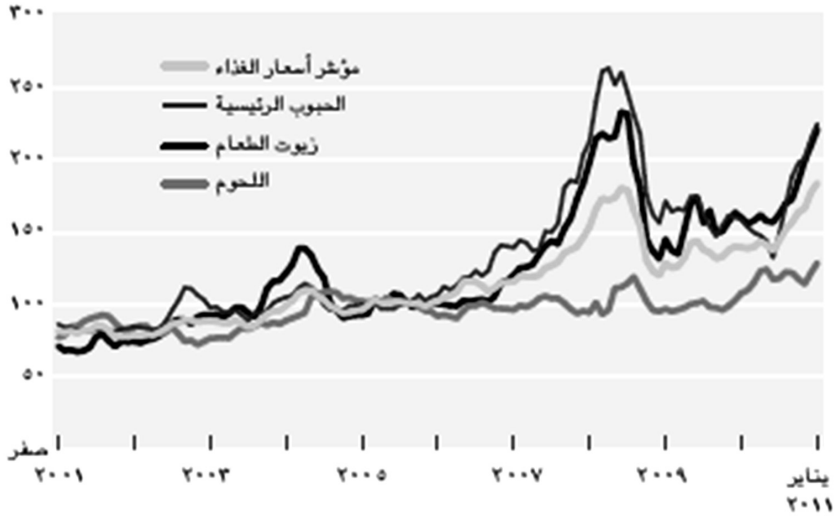

المصدر: توماس هليلينغ وشون روتش، «قائمة الأسعار في ارتفاع مستمر،» **مجلة التمويل والتنمية** (صندوق النقد الدولي) (آذار/ مارس ٢٠١١)، ص ٢٥.

نلاحظ من خلال الشكل الرقم (٣) أن ارتفاع أسعار الغذاء كان حاداً في عام ٢٠١٠ ولا يزال مستمراً في الصعود، ويقترب مؤشر الصندوق الدولي لأسعار الغذاء حالياً من مستوى الذروة المسجل في حزيران/ يونيو ٢٠٠٨.

٣ ـ مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء

يُستخدم مؤشر المنظمة لأسعار المواد الغذائية[١٩] لقياس التغيّر الشهري في الأسعار الدولية لسلّة السلع الغذائية الأساسية. وهو يتألّف من متوسط مؤشرات الأسعار الخمسة للمجموعات السلعيّة (أي ما يمثّل ٥٥ تسعيرة) مرجّحة بنصيب كل مجموعة من المجموعات من الصادرات خلال الفترة ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٤.

مواعيد الصدور الشهرية في ما يتعلق بسنة ٢٠١٢ هي: ١٢ كانون الثاني/ يناير، ٩ شباط/ فبراير، و٨ آذار/ مارس، و٥ نيسان/ أبريل، و٣ أيار/ مايو، و٧ حزيران/ يونيو، و٥ تموز/ يوليو، والعطلة الصيفية، و٦ أيلول/ سبتمبر، و٤ تشرين الأول/ أكتوبر، و٨ تشرين الثاني/ نوفمبر، و٦ كانون الأول/ ديسمبر (انظر الجدول الرقم (١)).

بلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء ٢١٥ نقطة في شباط/ فبراير ٢٠١٢، مسجلاً بذلك ارتفاعاً بنسبة ١ بالمئة تقريباً (٢,٤ نقطة) على مستوياته المعدلة في كانون الثاني/ يناير. ونجمت معظم الزيادة التي شهدها المؤشر في شباط/ فبراير عن ارتفاع أسعار السكر والزيوت والحبوب، بينما سجلت أسعار الألبان انخفاضاً طفيفاً بعد ارتفاعها الملحوظ في كانون الثاني/ يناير. وينخفض مؤشر المنظمة لأسعار الغذاء بمستواه الحالي بنسبة ١٠ بالمئة عن مستويات الذروة (بالقيمة الاسمية) التي وصل إليها في شباط/ فبراير ٢٠١١.

ـ بلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لـ أسعار الحبوب ٢٢٧ نقطة في شباط/ فبراير، بزيادة نسبتها ٢ بالمئة (٤,٤ نقطة) عن متوسطه في كانون الثاني/ يناير. وبلغت الزيادة أعلى مستوياتها في أسعار القمح الدولية وتليها أسعار الذرة، بينما انخفضت عموماً عروض أسعار الأرز. ومما ساهم في دعم أسواق القمح قلة المعروض من الإمدادات والقلق بشأن أثر الطقس الشديد البرودة في محاصيل هذا العام في أوروبا ورابطة الدول المستقلة. وارتفعت أيضاً أسعار الذرة في شباط/ فبراير. جاء هذا الارتفاع مدفوعاً أساساً بازدياد الطلب على الواردات في آسيا ومدعوماً بضعف قيمة الدولار وانخفاض أسعار الشحن وكذلك المخاوف بشأن توقعات المحاصيل في أمريكا الجنوبية. على أن أسعار الأرز واصلت انخفاضها في ظل الطلب الضعيف عموماً على الواردات والمنافسة الشديدة بين المصدِّرين.

(١٩) من المؤشرات التي تقيس التغيّر الشهري في الأسعار الدولية لسلّة السلع الغذائية الأساسية مؤشر البنك الدولي، مؤشر صندوق النقد الدولي، ومؤشر المنظمة العالمية للتغذية والزراعة.

الجدول الرقم (١)

مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء

		مؤشر أسعار الأغذية	اللحوم	منتجات الألبان	الحبوب	الزيوت والدهون	السكر
٢٠٠٠		٩٠	٩٦	٩٥	٨٥	٦٨	١١٦
٢٠٠١		٩٣	٩٦	١٠٧	٨٧	٦٨	١٢٣
٢٠٠٢		٩٠	٩٠	٨٢	٩٤	٨٧	٩٨
٢٠٠٣		٩٨	٩٧	٩٥	٩٨	١٠١	١٠١
٢٠٠٤		١١٢	١١٤	١٢٣	١٠٧	١١٢	١٠٢
٢٠٠٥		١١٧	١٢٠	١٣٥	١٠٤	١٠٤	١٤٠
٢٠٠٦		١٢٧	١١٩	١٢٨	١٢٢	١١٢	٢١٠
٢٠٠٧		١٥٩	١٢٥	٢١٢	١٦٧	١٧٠	١٤٣
٢٠٠٨		٢٠٠	١٥٣	٢٢٠	٢٣٨	٢٢٧	١٨٢
٢٠٠٩		١٥٧	١٣٣	١٤٢	١٧٤	١٥١	٢٥٧
٢٠١٠		١٨٥	١٥٢	٢٠٠	١٨٣	١٩٤	٣٠٢
٢٠١١		٢٢٨	١٧٧	٢٢١	٢٤٧	٢٥٢	٣٦٩
٢٠١١	فبراير	٢٣٨	١٧١	٢٣٠	٢٥٩	٢٨١	٤١٨
	مارس	٢٣٢	١٧٥	٢٣٤	٢٥١	٢٦٢	٣٧٢
	أبريل	٢٣٥	١٨٠	٢٢٩	٢٦٥	٢٦١	٣٤٦
	مايو	٢٣٢	١٨٠	٢٣١	٢٦١	٢٦١	٣١٢
	يونيو	٢٣٣	١٧٨	٢٣٢	٢٥٩	٢٥٩	٣٥٨
	يوليو	٢٣١	١٧٧	٢٢٨	٢٤٧	٢٥٣	٤٠٠
	أغسطس	٢٣١	١٧٩	٢٢١	٢٥٢	٢٤٥	٣٩٤
	سبتمبر	٢٢٥	١٧٧	٢١٥	٢٤٤	٢٣٩	٣٧٩
	أكتوبر	٢١٦	١٧٦	٢٠٤	٢٣١	٢٢٤	٣٦١
	نوفمبر	٢١٦	١٨١	٢٠١	٢٢٩	٢٣٥	٣٤٠
	ديسمبر	٢١١	١٧٩	٢٠٢	٢١٨	٢٢٧	٣٢٧
٢٠١٢	يناير	٢١٣	١٧٤	٢٠٧	٢٢٣	٢٣٤	٣٣٤
	فبراير	٢١٥	١٧٥	٢٠٥	٢٢٧	٢٣٩	٣٤٢

المصدر: <http://www.fao.org/worldfoodsituation/wfs-home/foodpricesindex/ar>.

ـ سجَّل المؤشر زيادة أخرى في **أسعار الزيوت/ الدهون** في شباط/ فبراير ليصل إلى ٢٣٩ نقطة بارتفاع نسبته ٢ بالمئة (٥ نقاط) عن مستوياته في كانون الثاني/ يناير. ويأتي هذا الارتفاع في المؤشر مدفوعاً بانخفاض مستوى النمو الشهري لإنتاج زيت النخيل واقتران ذلك بتوقع تأزم ميزان العرض والطلب على الزيوت النباتية الإجمالية في ٢٠١١/ ٢٠١٢. ومما ساهم بشكل خاص في دعم الأسعار توقع انخفاض إنتاج زيت الصويا وهو ما أدى إلى دفع كميات زيت الصويا العالمية المتوقع أن تتاح للتصدير إلى أدنى مستوى لها منذ عدة سنوات.

ـ بلغ متوسط **أسعار اللحوم** ١٧٥ نقطة في شباط/ فبراير ليظل بذلك ثابتاً دون تغيير يُذكر عن المستوى (المعدَّل) في الشهر السابق. وارتفعت أسعار لحوم الخنزير بنسبة ٣,٤ بالمئة مدعومة في ذلك بقوة مشتريات هونغ كونغ والأمراض التي تفشت مؤخراً في روسيا. في المقابل فقدت أسعار لحوم الدواجن والأبقار والأغنام بعض قوتها. ولا تزال أسعار اللحوم مرتفعة مقارنة بمستوياتها السابقة، وأعلى بنسبة ٣ بالمئة عن أسعارها في شباط/ فبراير من السنة الماضية.

ـ بلغ متوسط **أسعار الألبان** ٢٠٥ نقاط في شباط/ فبراير، بانخفاض طفيف (١,٥ نقطة) عن مستوياته في كانون الثاني/ يناير. ونجم هذا الهبوط أساساً عن انخفاض عروض أسعار مسحوق الحليب المنزوع الدسم والكازين التي انخفضت بنحو ٢ بالمئة. ويرجع هذا الهبوط في معظمه إلى توافر المعروض من الإمدادات في البلدان المصدِّرة الرئيسية. على أن أسعار الزُبد والجبن ومسحوق الحليب الكامل الدسم ظلت ثابتة نسبياً. وتقل أسعار منتجات الألبان بمستوياتها الحالية ١١ بالمئة عن أسعارها منذ سنة واحدة.

ـ ارتفع مؤشر أسعار السكر إلى ٣٤٢ نقطة في شباط/ فبراير، أي بزيادة نسبتها ٢,٤ بالمئة (٨ نقاط) عن مستوياته في كانون الثاني/ يناير، وإن كان لا يزال أقل بنسبة ١٨ بالمئة (٦٧ نقطة) عن مستوياته في شباط/ فبراير من السنة السابقة. وكانت الزيادة التي شهدها المؤشر في الشهر السابق ناجمة في معظمها عن الظروف الجوية غير المواتية في البرازيل التي تعد أكبر منتج ومصدِّر للسكر في العالم، والتخوف من أن يؤدي ذلك إلى تأخر الحصاد وقلة المعروض في السوق على الأجل القصير. على أن وفرة الإنتاج في الهند والاتحاد الأوروبي وتايلند والاتحاد الروسي حالت دون استمرار ارتفاع الأسعار.

نشير في نهاية هذا المبحث إلى أن معظم التقديرات الصادرة عن مختلف المراكز المعنية بالأمن الغذائي أفادت بأن أسعار المواد الغذائية ستشهد ارتفاعات كبيرة، وخصوصاً في الـ٢٠ سنة المقبلة، وقد تصل نسبة الزيادة في الأسعار إلى ١٠٠ بالمئة، بعد ما شهدته في هذه السنوات الأخيرة، فما هي يا ترى مختلف العوامل والأسباب التي جعلت من أسعار الغذاء ترتفع بصورة لافتة للانتباه؟

رابعاً: عوامل ارتفاع أسعار الغذاء في العالم

عادت أسعار السلع الغذائية إلى الارتفاع أخيراً إلى مستويات أصبحت تهدد الأمن الغذائي في الكثير من دول العالم، وبصفة خاصة الدول الفقيرة، الأمر الذي يعكس تراجع معدلات نمو الإنتاج

الزراعي عالمياً، وهو ما يشكل تهديداً للعرض العالمي من الغذاء. ومن بين العوامل المؤدية إلى ارتفاع أسعار الغذاء ما يلي:

١ ـ عوامل طبيعية ومناخية

نذكر هذه العوامل في ما يلي:

- **سوء الأحوال الجوية** في شتى أنحاء العالم، أدى إلى انخفاض المحاصيل وارتفاع أسعار الغذاء، إذ أدت الفيضانات في أستراليا وباكستان وأجزاء من الهند إلى زيادة أسعار الغذاء.

- **موجات الجفاف** في الصين والأرجنتين وأوروبا الشرقية، أثارت كذلك موجة ارتفاع الأسعار المواد الغذائية. وكذلك أدى اندلاع حرائق الغابات إلى حدوث انخفاض في إنتاج القمح في روسيا وكازاخستان وأوكرانيا، ونتيجة لذلك تشير التقديرات إلى انخفاض محصول القمح العالمي.

نتج من كل ذلك تناقص المساحات المنزرعة، وتدهور الإنتاج من المحاصيل الزراعية. كذلك، كما أدى التبدل في امتداد الفصول إلى حدوث آثار مدمرة أثرت وستؤثر في إمدادات الغذاء العالمية، وبخاصة في الدول الكبرى المنتجة للغذاء. وفي البلدان العربية، كما كان للبرد الشديد في أوروبا والاتحاد الروسي وبلدان أخرى في كومنولث الدول المستقلة تأثير في أسعار القمح. فإن ظروف الحر والجفاف الشديد في أمريكا الجنوبية، ولا سيما في البرازيل والأرجنتين، أسهمت في زيادة أسعار السكر والذرة وفول الصويا. وتأثَّرت أسعار الحبوب أيضاً بأوضاع الجفاف التي بدأت قبل الموسم في جنوب غرب الولايات المتحدة[٢٠].

٢ ـ ارتفاع أسعار النفط

أدى ارتفاع أسعار الطاقة مجدداً إلى ارتفاع تكاليف الغذاء والمنتجات الغذائية في الأسواق الدولية ومن ثم الأسواق المحلية. فمعاودة أسعار النفط الارتفاع مرة أخرى إلى مستويات قياسية مع تنامي الطلب العالمي عليه من قبل الدول الصناعية والزراعية المتقدمة والناشئة على السواء، أدى إلى ارتفاع تكاليف النقل التجاري وأسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي بنحو ١٥٠ بالمئة، ما انعكس على ارتفاع أسعار الغذاء. وتشير التوقعات إلى تزايد هذا الارتفاع في أسعار النفط مع تزايد حدة الاضطرابات في منطقة الشرق الأوسط، وتوقف بعض الدول عن تصدير كل من الغاز والنفط[٢١].

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) حنان رجائي عبد اللطيف، «ارتفاع أسعار الغذاء وتأثيراته في المنطقة العربية،» **الأهرام الرقمي** (١ نيسان/ أبريل ٢٠١١)، <http://www.ahramonline.org.eg/Policy.aspx?Serial=474071>.

فكلما ارتفعت أسعار النفط ارتفعت تكاليف انتاج المحاصيل الزراعية وقل استهلاك الأفراد من المنتجات الزراعية واعتمادهم على منتجات أقل تكلفة مناسبة لدخولهم وعودة الزراعة إلى العهود القديمة في السيطرة على الأرض وعلى المزارعين وعلى الأدوات الزراعية[٢٢].

٣ ـ تأثير تقلبات أسعار صرف العملات في أسعار المواد الغذائية

عند النظر في تأثير تقلبات أسعار صرف العملات في أسعار المواد الغذائية، نجد أنها ذات طابع سلبي في معظم حالاتها، إلا أنها في بعض الحالات قد تأتي في صالح الدول ذات العملة المرتفعة مقابل الدولار.

فعلى سبيل المثال، بين عامي ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٨، وفي ذروة ارتفاع أسعار المواد الغذائية عالميّاً لم تتأثر دول الاتحاد الأوروبي سلبيّاً بدرجة التأثر نفسه التي عانتها بقية دول العالم، نتيجة ارتفاع اليورو مقابل الدولار. فسعر صرف اليورو مقابل الدولار أدى دوراً إيجابيّاً في تخفيف أزمة الغذاء عن أوروبا مقارنة ببقية دول العالم حينها، إلا أنه وسط تطورات أزمة اليونان وتأثيرها السلبي في سعر صرف اليورو مقابل الدولار، المتوقع أن تلقي أسعار الغذاء المرتفعة بظلالها على أوروبا بشكل ملموس في الفترة المقبلة. فالمواد الغذائية في أنحاء العالم مقيمة بالدولار، وعند تذبذب سعر صرف الدولار مقابل العملات نجد أن أسعار المواد الغذائية تتحرك في اتجاه حركة سعر صرف عملات الدول المختلفة نفسها مقابل الدولار.

كما أن تأثير أسعار صرف العملات مقابل الدولار يضع كثيراً من الدول المستوردة للغذاء أمام معضلة حقيقية، فمن ناحية يُعَدُّ العمل على رفع سعر العملة أمام الدولار مساهماً في خفض قيمة الغذاء المستورد، إلا أنه ومن ناحية أخرى يأتي بتأثير سلبي في صادرات الدولة، سواء أكانت صادرات سلعية أم خدمية. وعلى الرغم من التأثير السلبي الكبير لتذبذب أسعار الصرف في استقرار أسعار المواد الغذائية، إلا أنه لا يلوح في الأفق على المديين القصير والمتوسط أي حل جذري لهذه المعضلة.

٤ ـ ثراء المستهلكين

ربما كان أهم تفسير للاتجاه العام نحو زيادة أسعار الغذاء هو ازدياد ثراء المستهلكين في الاقتصادات الصاعدة والنامية، وهو ما جعلهم يتجهون نحو تنويع بنود قائمة طعامهم، وبصفة خاصة نجد أن المستهلكين في هذه الاقتصادات يتناولون أغذية غنية بالبروتين كاللحوم ومنتجات الالبان وزيوت الطعام، والفواكه والخضروات والماكولات البحرية، وهذه المنتجات أكثر مرونة في الدخل من الحبوب

(٢٢) منى يونس حسين، **الوصول إلى الرفاهية: علاقة بعض المكونات الاقتصادية بتوزيع الدخل والثروة الوطنية** (بيروت: الدار العربية للعلوم – ناشرون، ٢٠١٠)، ص ٢٤٩.

الرئيسية. بعبارة أخرى كلما زاد الناس ثراء زاد طلبهم على هذه الأغذية الغنية بالبروتين في حين قد ينمو استهلاكهم ببطء أكبر أو حتى ينخفض[٢٣].

٤ ـ تكديس المخزون

تتأثر أسعار الغذاء بمستوى المخزون؛ فالكثير من السلع الغذائية الرئيسية قابل للتخزين ـ على النقيض من الأغذية القابلة للتلف ـ وعندما يحدث نقص في المحصول يمكن استخدام المخزون في زيادة المعروض، وكلما قل المخزون بالنسبة إلى الاستهلاك ـ وهو ما يسمى نسبة المخزون إلى الاستخدام ـ زاد إحجام أصحاب المخزونات عن طرح أجزاء من مخزوناتهم للعرض بأي سعر مهما بلغ، مدعين أنهم يحتفظون بها للحماية من حالات النقص مستقبلاً، ومن ثم يزداد تأثير صدمات العرض في الأسعار مع انخفاض نسب المخزون إلى الاستخدام.

٥ ـ أسباب حمائية

لقد كانت القيود المعروضة على صادرات الحبوب في روسيا وأوكرانيا بعد نقص المحاصيل من العوامل التي أدت إلى تضخيم الأمر. وبينما يساعد هذا التحرك على الإبقاء على الأسعار المحلية منخفضة ومستقرة فإنه يؤدي إلى ارتفاع الأسعار العالمية، ولوحظ وجود نمط من استجابات السياسات التجارية الحمائية إزاء صدمات العرض خلال طفرات الأسعار السابقة بالنسبة إلى السلع الأولية الغذائية، بما في ذلك ما حدث في فترتي الانتعاش ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ و٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧[٢٤].

٦ ـ الأزمة المالية العالمية

إن التدهور المستمر في أسعار الدولار، واتجاه صناديق الاستثمار العالمية إلى البحث عن مجالات أخرى للاستثمار الآمن، وتحقيق عوائد مرتفعة، ومن ثم اتجاهها إلى التحكم والمضاربة على أسعار السلع الأولية والغذائية، ساهمت إلى حد كبير في رفع أسعارها في بورصات السلع الغذائية العالمية. فقد أشارت التقارير الدولية إلى تسبب الأزمة المالية في ارتفاع أسعار السلع الغذائية بنسبة ٧٦ بالمئة في الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٨، ما أضاف نحو ١٥٠ مليون نسمة من سكان العالم إلى قائمة الفقر، وزيادة التوقعات بموت أكثر من ٢٥ ألف شخص يومياً على مستوى العالم بسبب الجوع أو الأمراض المرتبطة بسوء التغذية[٢٥].

(٢٣) توماس هليلينغ وشون روتش، «قائمة الأسعار في ارتفاع مستمر،» **مجلة التمويل والتنمية** (صندوق النقد الدولي) (آذار/ مارس ٢٠١١)، ص ٢٥.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٢٦.

(٢٥) عبد اللطيف، المصدر نفسه.

وعلى الرغم من تعدد أسباب ارتفاعات وتقلبات أسعار المواد الغذائية، ابتداء من تقلبات أسعار صرف العملات، ومروراً بالتغيرات المناخية، وانتهاء بالتغيرات والمستجدات الطارئة على طبيعة تركيبة الطلب على الغذاء، إلا أنها تتفق جميعاً في آثارها المدمرة في شعوب ودول العالم.

خامساً: تحديات الأمن الغذائي في ظل ارتفاع أسعار الغذاء بالعالم

تكافح بلدان كثيرة، ولا سيما الاقتصادات الصاعدة والنامية، للتصدي إلى انعكسات أسعار الغذاء المرتفعة نظراً إلى تأثيرها في الفقر والتضخم وميزان المدفوعات بالنسبة إلى الدول المستوردة. وربما أسهمت أسعار الغذاء الأكثر ارتفاعاً في إحداث مشاكل وآفات اجتماعية في الشرق الاوسط وفي شمال أفريقيا. وفي ما يلي بعض التحديات التي يفرزها ارتفاع أسعار الغذاء بالنسبة إلى الأمن الغذائي بصفة عامة، وإلى واضعي سياساته بصفة خاصة.

١ ـ الصمود في مواجهة انخفاض الإنتاج

من الواضح أن التغيرات الهيكلية الجارية في أسواق الغذاء الدولية ليست سوى عامل واحد من عوامل الزيادة الاتجاهية في أسعار الغذاء، لكن الاتجاهات بعامة لا تسفر عادة عن تحركات مفاجئة في الأسعار.

٢ ـ بالنسبة إلى المستهلكين

تمثل زيادة أسعار الغذاء بلا شك نبأً سيئاً للمستهلكين، إذ إن الضرر الناجم عن ارتفاع تكاليف الغذاء أكبر على الفقراء، فضلاً عن المستهلكين في كِلا الاقتصادين النامي والصاعد بشكل عام، حيث يمثل الطعام نسبة أكبر بكثير من إنفاقهم الكلي، وفي الوقت نفسه فإن أسعار الغذاء في ارتفاع مستمر، كما لاحظنا، وذلك يفرض على متخذي القرار تحديات في مجال السياسة الاقتصادية الكلية[٢٦].

لا شك في أن الارتفاع الجنوني في أسعار معظم السلع الضرورية والمنتجات الزراعية الذي يعاودنا بين الحين والآخر يؤثر تأثيراً كبيراً في المواطنين، إذ إنه يثير قلقهم واستياءهم ويصيبهم بالإحباط، لأن هذا الارتفاع ببساطة شديدة يمس القوت الضروري لكل إنسان ولا يمكن الاستغناء عنه للعيش[٢٧].

(٢٦) هليلينغ وروتش، المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٢٧) منى عبد العزيز، «الأسباب الحقيقية وراء ارتفاع أسعار الغذاء وكيفية مواجهتها،» **الأهرام الرقمي** (١ أيار/ مايو ٢٠١١)، <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=496488&eid=799>.

٣ ـ زيادة الطلب على الوقود الحيوي

كانت طفرة الوقود الحيوي بمنزلة تأثير آخر للمنتجات الغذائية في الأسواق على مدار العقد الماضي؛ فقد أدى ارتفاع أسعار النفط وزيادة الدعم المقدم من السياسات إلى زيادة الطلب على الوقود الحيوي، الذي يستخدم كمكمل للوقود في النقل، بخاصة في الاقتصادات المتقدمة، وكذلك في بعض الاقتصادات الصاعدة، بما في ذلك البرازيل. وقد أدى هذا الطلب بدوره إلى زيادة الطلب على محاصيل الأعلاف؛ ففي عام ٢٠١٠ مثلاً استهلك إنتاج الإيثانول المستخرج من الذرة نحو ١٥ بالمئة من إجمالي محصول الذرة العالمي. ويعد قصب السكر ونوى النخيل وبذر اللفت محاصيل أخرى يرتبط الطلب عليها بالطلب على الوقود الحيوي[٢٨]. كما أن الدول المصدرة للحبوب من قمح وسكر تأثر إنتاجها نتيجة توجيه جزء كبير منه إلى إنتاج الوقود الحيوي لمواجهة الارتفاع المستمر في أسعار الوقود التقليدي، وهو ما أثر في حجم الغذاء المعروض[٢٩].

٤ ـ زيادة غلة المحاصيل

مع انخفاض نمو غلة المحاصيل، أصبح ضرورياً تحقيق الزيادات في الإنتاج باستخدام المزيد من الأراضي اللازمة لإنتاج المزيد من محصول ما، وهو ما ينعكس في ارتفاع الأسعار[٣٠].

٥ ـ السياسات الغذائية وسوق العمل

لقد أصبح اليوم وضع السياسة الغذائية يتم بالربط بين سوق العمل (مدى توفير فرص العمل) وسياسات سوق الغذاء. ويُرى أيضاً أن تحسين عمليات الإنتاج الزراعي وتوفير البنى الأساسية اللازمة ودعم ذلك بإيجاد نظام تسويقي فاعل، سوف يساعد كثيراً في توسيع فرص العمل، وبالتالي يحسن أوضاع الأمن الغذائي [٣١].

٦ ـ توقعات ارتفاع أسعار الغذاء مستقبلاً

ذكر تقريرٌ مشترك بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) أن أسعار السلع الزراعية، رغم انخفاضها من مستويات الذروة التي بلغتها قبل عامين، فمِن غير المحتمل أن تتراجَع إلى متوسط معدلاتها خلال العقد المقبل[٣٢].

---

(٢٨) هليلينغ وروتش، المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٢٩) عبد العزيز، المصدر نفسه.

(٣٠) هليلينغ وروتش، المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٣١) موسى، «التعاون الأفريقي في تحقيق الأمن الغذائي».

(٣٢) «تَوقُّع ارتفاع أسعار الغذاء في العقد المقبل: إستمرار المخاوف بشأن أوضاع الأمن الغذائي مع إطلاق تقرير «توقعات الزراعة، ٢٠١٠ ـ ٢٠١٩»،» منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) (روما) (١٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٠)، <http://www.fao.org/news/story/ar/item/43240/icode/>.

ويتوقَّع التقرير السنوي المشترك بين منظمة التعاون الاقتصادي ومنظمة «الفاو»، المعنوّن «**توقعات الزراعة، ٢٠١٠ ـ ٢٠١٩**» ارتفاع متوسّط أسعار القمح والحبوب الخشنة على مدى السنوات العشر القادمة بحدودٍ تتراوح فعلياً بين ١٥ ـ ٤٠ بالمئة مقارنةً بمستوياتها السائدة خلال الفترة ١٩٩٧ ـ ٢٠٠٦ (بعد احتساب عامل التضخم). وفي حين سترتفع الأسعار الحقيقية للزيوت النباتية حسب المقدَّر بنحو ٤٠ بالمئة، يُرجَّح أن أسعار منتجات الألبان ستسجِّل ارتفاعاً مماثلاً بمقدار ١٦ ـ ٤٥ بالمئة قياساً على الفترة نفسها[٣٣].

غير أن التقرير السنوي المشترك بين منظمة التعاون الاقتصادي ومنظمة الفاو يستشِف أنه بالرغم من التَطايُر القوي للأسعار على المدى القريب، فليس ثمة أدلة حاسمة على أن يغلب هذا الاتجاه في المدى البعيد بالنسبة إلى المحاصيل الغذائية الرئيسية. ويضيف التقرير أنّ نطاق تأثير التقلُّبات السعرية العالمية في الأسواق المحلية يتفاوت كثيراً في ما بين البُلدان؛ إذ يتوقَّف على اندماج البَلد المعنيّ في الأسواق العالمية، وعلى مرافقه التحتيّة الأساسية، وفي ما هو أهم من ذلك في أغلب الأحيان، على سياساته التجارية والزراعية[٣٤].

خاتمة

ذكرنا في عنوان هذا الموضوع إشكالية ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وهذا ما لمسناه بعد معالجتنا إياه، حتى تبين لنا تعدد عوامل ارتفاع أسعار المواد الغذائية. كان ينظر ـ سابقاً ـ إلى ارتفاعات أسعار النفط على أنها هي التي تقود الضغوط التضخمية العالمية، وخصوصاً بعد الموجات التضخمية التي ضربت العالم في سبعينيات القرن الماضي. غير أن الدراسات التطبيقية التي أجريت أخيراً تشير إلى أن أسعار الغذاء ليست أقل أهمية من النفط، بالرغم من من طفرة الأسعار الأخيرة.

نتوقف عند ظاهرة ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية والسلع الغذائية في الأسواق العالمية، ولا سيما القمح، إضافة إلى عدد من المواد الأساسية الأخرى، وسط تقديرات بأن هذه الموجة ستستمر لسنوات مقبلة. وهنا نطرح تساؤلين: إلى أين ستتجه ظاهرة ارتفاع الأسعار، وكيف ستنعكس على الأوضاع المعيشية للطبقة الفقيرة؟ وما هي الخيارات المتاحة لتطويق هذه القفزات السعرية واحتواء آثارها الاقتصادية والاجتماعية؟...

توصيات

أخيراً، نقدم مجموعة من التوصيات التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار من قبل واضعي سياسات الأمن الغذائي على المستوى المحلي والدولي:

(٣٣) المصدر نفسه.
(٣٤) المصدر نفسه.

- ضرورة دراسة ومتابعة ـ بصفة مستمرة ـ مجموعة من السياسات النقدية والتشريعية لمحاربة الزحف المتصاعد للتضخم الذي عادة ما يكون عبارة عن خليط متشابك في كل من زيادة الطلب وكثرة العرض، حيث يبقى معدل التضخم هو التحدي الرئيس لصانعي السياسة النقدية والمالية على حد سواء لمواجهة ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

ـ تشجيع القطاع الخاص، سواءٌ في عمليات النقل المتعدد الوسائط، أو التبريد أو الزراعة أو التخزين أو الأبحاث أو الأغذية المعالجة، أو الري، عامل محوري في سياسات الأمن الغذائي، وبالتالي يجب أن تولي هذه السياسات رواد الأعمال في القطاع الزراعي أهمية أكبر ضمن خططها المستقبلية.

ـ أهمية المنظمات الدولية، مثل البنك الدولي والأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للزراعة، في الحفاظ على الأمن الغذائي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من خلال تأمين وسائل سهلة ومتنوعة للأفراد والمؤسسات والحكومات الإقليمية للاستثمار.

ـ الاهتمام بتكنولوجيا الغذاء، وأساليب زراعة البذور، ودوران المحاصيل المهجنة، وعمليات المعالجة بعد الحصاد، والأنظمة السريعة لسلسلة القيمة، وتحسين عمليات الري، وتعزيز الوعي حيال أنماط الطقس، فضلاً عن الدوران السريع للمحاصيل. والخصائص الزراعية هي من الجوانب التي غالباً ما يتم تجاهلها والتي تؤثر مباشرة في التكاليف.

ـ ضرورة استشراف نُهُج بديلة للتخفيف من حِدة عدم ثَبات أسعار الغذاء، واعتماد آليّاتٍ جديدة لتحسين شفافية الأسواق، وإدارة الأخطار المرتبطة بالبواعث المُستَجَدة لتقلُّبات الأسواق. لا بد من أن نعمل في ظل ما يسمى رقابة الأسواق من حيث الأسعار وجودة المنتجات، وتشجيع المزارعين على زراعة السلع الضرورية بدعم من قبل مجتمع الأعمال والدولة.

ـ ضرورة تكثيف جَمع المعلومات من قِبَل منظمة الفاو وتعميمها على المستويات كافة. وبناء القُدرات في مجالاتٍ مثل: مُراقبة النيات الزراعية والتطوير المحصولي ومعلومات الأسواق الداخلية، ورَصد سلوكيّات أسهم الأسواق الآجلة بما في ذلك مُشاركة الأطراف المُتاجِرة غير التجارية المَقصِد.

ـ الامتناع عن اتّخاذ إجراءاتٍ تتناقَض وقواعد منظمة التجارة العالمية (WTO) من شأنها أن تُخلِّف آثاراً سلبيّة في الأمن الغذائي القومي والإقليمي والعالمي. وعلى الصعيد نفسه، أعرب اجتماع المنظمة الخاص عن تعاطُفه وتضامُنه مع البُلدان التي لحقَت بها مؤخراً كوارث طبيعية.

ـ بعث هيئات متخصصة في الإقراض الزراعي والتمويل على المستوى القومي والقطري وتحسين أداء ما هو موجود منها والعمل على زيادة سيولة المؤسسات التمويلية الزراعية عن طريق تشجيع الادخار، وذلك لتقوية قدرة هذه المؤسسات على منح القروض الطويلة والمتوسطة الأجل.

ـ الرفع من الكفاءة الإدارية للبنوك الزراعية والاستثمارية للحدّ من تعقيد شروط الإقراض وارتفاع فوائده، مع العمل على كفاءة أداء الخدمات التسويقية التي تؤدي إلى التوازن بين عرض المنتجات الزراعية والطلب عليها ■